

فلا يجوز اختصاص احدهما به ولا شرط شيء من غيرهما الا بعد
احدهما فما شرط له فهو سفيه **فان شرطه كله لاحدهما** اني
للعاجل او للمالك **فقرض فاسد** نظر اللفظ والرجح كله للمالك
فيما وللعامل اجرة المثل في الاولى دون الثانية **ولا يجوز**
تعيين عدة وينعنه **المصرف** او **البيع** بعدها لان الرجح لا
ينضببط وقته ولقد مرهما على النسخ متى اراد بخلاف ذلك في
المساقاة وقولي او البيع من زيادتي **فان منعته الشري** فقط بعد
مدة جاز للحصول الاسترباح بالبيع الذي له فقبله بعدها فان
انتصر على قارنتك سنة فسد العقد والعاجل امين فمصدق
في الرد والتلف كما في الوديعة وفي انه اشترى للقرض **المنفعة**
وفي الرجح والخسار وقدر راس المال **باب** **الوكالة**
هي نفع الواو وكسرها لغة التقويض وشرعا تفويض شخص امره
الى اخر فيما يقبل النيابة لا يعلم بعمومية والاصل فيها قبل
الاجماع قوله تعالى اذهبوا بغيري هذا وهذا شرع من قبلنا
ورد في شرعنا ما بغيره كخبر الصحابين انه صلى الله عليه وسلم
بعث السعاة لاخذ الزكاة وقد وكل صلى الله عليه وسلم عمر بن
امية الصرمي في نكاح ام جبيعة واركناها اربعة موكل ووتيل
وموكل وصيغة تكن لا يشترط العيول لفظا ويشترط في الموكل
صحة مباشرة ما وكل منه بملك او ولاية وفي الوكيل صحة مباشرة
المصرف لنفسه وفي الموكل فيه ان يملك الموكل الولاية عليه وان يكون
قابلا للنيابة وقد اوضح ذلك في شرح الاصل **تعلم** الوكالة في

او الشراء

الوكالة هي تفويض شخص امره الى اخر فيما يقبل النيابة لا يعلم بعمومية والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى اذهبوا بغيري هذا وهذا شرع من قبلنا ورد في شرعنا ما بغيره كخبر الصحابين انه صلى الله عليه وسلم بعث السعاة لاخذ الزكاة وقد وكل صلى الله عليه وسلم عمر بن امية الصرمي في نكاح ام جبيعة واركناها اربعة موكل ووتيل وموكل وصيغة تكن لا يشترط العيول لفظا ويشترط في الموكل صحة مباشرة ما وكل منه بملك او ولاية وفي الوكيل صحة مباشرة المصرف لنفسه وفي الموكل فيه ان يملك الموكل الولاية عليه وان يكون قابلا للنيابة وقد اوضح ذلك في شرح الاصل تعلم الوكالة في

العقود

المعقود **وعينها** التي **بمجهول مطلقا** **كان** **وتخله في كل قليل** **كسوي**
لان فيه غررا عظيما لضرورة الاحتمال بخلاف ما لو قال وعلقتك
في بيع اموالي وعتق اوقاي وان لم تكن امواله معلومة لان الغرر
فيه قليل وكوكوكه بغيره بعد مثلا وجب بيان نوعه وكذا صفتها
ان اختلفت اصناف نوعه اختلفا فاقطاه او في شراءه اذ وجب
بيان المحل والسكة اي الحارة والزقاق لا قدر الثمن **والا في حمل**
حد او قود او قرض بعد معرفة المجلس **في روي او في راس مال**
سلم والا في **والمحلي** فلا يصح التوكيل في شيء منها لانها لا تقبل النيابة كما هو
معلوم من ابوابها **او في شهادة او بين كابل او لعان** الخاقا لها بالها
لمتعلق حكمها بتعظيم الله تعالى ويلحق باليمين المنذر وتعلق القنن
والطلاق **او في اقرار** لانه اخبار عن حق فاشبهه الشهادة ويجعل
هذه ايمنين التوكيل **او في ظهار** لان الخلب فيه معنى اليمين **او عبادة**
لما لا **الاسكان** من حج او عمره فهو عام من تعيينه بالهج **وتعريفه** **وذبح**
اضحية لادلتها المفردة في ابوابها ويلحق بالزكوة الكفارة وصدقة
التطوع وبالاضحية الهدية والعقيقة ويزجرها بقرقة لحم بالهدية
والعقيقة **باب** **الشركة** هي بلسل اثنين او
اسكان الترادف فتح التين مع كسر الراء وسكانها لغة الاختلاط
وشرعا عقد يتكث به حق شايخ في شيء لمعقدة والاصل فيها
قبل الاجماع آيات كانية واعلموا انما عظم من شيء واخبار كغيره
الله اثالث الشريكين مالهم **يخبر** احداهما صاحبه فاذا اخذته
حزبت من بينهما واه الحاكم **وصح** اسناده **هي نوعان** **احدهما**

دات

زكاة